



الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

الاجتماع الاستثنائي لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP)

تحضيراً للمشاورات الجارية حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة

الأمانة العامة، 25-26 يوليو/ تموز 2017

مساهمة عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في الاتفاق العالمي للاجئين

إن السادة المسؤولين ممثلي الدول العربية المشاركين في الاجتماع الاستثنائي لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (مرفق قائمة المشاركين)، الذي نظّمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور بمقرها بالقاهرة يومي 25 و 26 يوليو/ تموز 2017¹:

- إيماناً بأهمية تضافر الجهود إقليمياً ودولياً للتعامل مع أزمة اللاجئين ومبدأ المسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء من جانب مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي وإيجاد حلول عملية قابلة للتطبيق لمعالجة الأسباب الجذرية التي تسببت في زيادة تدفقات اللاجئين،
- وتأكيداً على أن قضايا الهجرة واللجوء وأوضاع المهاجرين واللاجئين وحقوقهم أصبح لها العديد من التداعيات السياسية والأمنية على المستويات الإقليمية والدولية ولم تعد تقتصر على الآثار التي تخلفها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية،
- وحرصاً على التنسيق العربي في المحافل الدولية التي تناقش قضايا الهجرة واللجوء بصفة عامة وخصوصاً في الوقت الراهن الذي تمر فيه المنطقة العربية بتطورات غير مسبوقه على هذا الصعيد،
- وتأكيداً على أهمية تحقيق التوازن بين المتطلبات الأمنية المشروعة للدول واحتياجات الحماية للاجئين وملتمسي اللجوء،
- وتأكيداً على ما تضمنته القرارات الصادرة عن القمة العربية في عمان (مارس 2017) بشأن اللجوء السوري²،

¹ تم تنظيم الاجتماع بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، والمنظمة الدولية للهجرة IOM، حيث تم تخصيص اليوم الأول للاتفاق العالمي للاجئين، واليوم الثاني للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، وذلك في إطار جهود عملية التشاور للتحضير للمشاورات الجارية حول الاتفاقين العالميين المزمع تبنيهما عام 2018. وهذا تنفيذاً لما نص عليه البيان الختامي للاجتماع الاستثنائي لعملية التشاور الذي عقد يومي 2-3/8/2016 تحضيراً للاجتماع العام رفيع المستوى حول التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، واتساقاً مع مخرجات الاجتماعات العادية السابقة لعملية التشاور (أبريل 2015، مايو 2016، مايو 2017).

² قرار قمة عمان رقم 681 الصادر في الدورة العادية 28 بتاريخ 2017/3/29 بشأن أزمة اللجوء السوري.

- وتقديراً للجهود المبذولة لتحديث الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية،
- وتأكيداً على خصوصية كل منطقة إقليمية وكل دولة من دول العالم، وخصوصاً المنطقة العربية ودول الجوار السوري، بما يحتم مراعاة ذلك عند صياغة الاتفاق العالمي للاجئين، ووضعه بطريقة مرنة تحترم هذه الخصوصية،
- وتأكيداً على الدور الإيجابي لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في توحيد الموقف العربي من الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية وعرضه خلال الفعاليات العالمية، وأهمية دعمها وتعزيز دورها كأحد الآليات القائمة المهمة،
- وبعد الاطلاع على العروض التي تم تقديمها، والأفكار والمقترحات التي تضمنتها مداخلات السادة المشاركين في الاجتماع، والمناقشات التي دارت في الاجتماع،

يوصون بأهمية أخذ البنود التالية في الاعتبار عند وضع الاتفاق العالمي للاجئين والإطار الشامل للتعامل مع مسألة اللاجئين:

أولاً: الاستقبال والسماح بالدخول:

1. العمل على تهيئة الظروف للاستقبال الملائم والآمن والكرام وفق القوانين الوطنية لكل دولة، وبالتعاون مع الوكالات الدولية العاملة في هذا الخصوص.
2. العمل على وضع نظام لتسجيل حالات الميلاد والوفاة والزواج والطلاق واستخراج الوثائق اللازمة للاجئين والنازحين بما يتفق مع القوانين الوطنية لكل دولة.
3. الحرص على اتخاذ التدابير اللازمة في حالة وجود مخيمات للاجئين للحفاظ على الطابع المدني والإنساني للمخيمات وضمان عدم اختراقها من قبل المجموعات المسلحة وكفالة أمن وحماية الدول والمجتمعات المضيفة وسلامها الاجتماعي.
4. ضرورة احترام مبادئ حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم إلى دول المهجر أو اللجوء لأسباب قسرية بغض النظر عن وضعهم القانوني الذي يرافق رحلتهم إلى دولة المقصد.
5. وضع برامج للتعامل مع النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الإتجار بالبشر والعنف القائم ضد النساء بما يتناسب مع هشاشة وضعهم، ومنحهم الحماية والمساعدة التي يحتاجونها وفقاً للتشريعات والقوانين الوطنية، بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

ثانياً: دعم الاحتياجات العاجلة والمستمرة للاجئين:

1. تسهيل دور المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومختلف الجهات المانحة والأطراف الأخرى ذات الصلة والتنسيق بينها وفقاً للقوانين والتشريعات الوطنية للدول لتحديد احتياجات اللاجئين وتقديم الخدمات الأساسية لهم.
2. تعزيز التعليم والتدريب وتنمية المهارات للاجئين للحد من اعتمادهم على المساعدات الإنسانية، وإعدادهم للعمل وذلك بدعم من المجتمع الدولي بما لا يزاحم سوق العمل في البلد المضيف ووفقاً للأولويات الوطنية.

3. مراعاة احتياجات النساء في جميع الخطط والسياسات وبرامج العمل التي تستهدف حماية ودعم اللاجئين والنازحين، وتصميم سياسات تتلاءم مع ظروفهم واحتياجاتهم ومشكلاتهم.
4. دعم حملة "معاً: كفالة الاحترام والسلامة والكرامة للجميع" التي تم إطلاقها في الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين الذي عُقد في 19 أيلول/سبتمبر 2016 بنيويورك، والتي تجمع بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والأفراد، والتي تعلي من شأن قيم التنوع ونبذ التمييز وقبول اللاجئين والمهاجرين.
5. تشكيل فريق من الجهات الوطنية المختصة والمنظمات الدولية ذات العلاقة بما في ذلك وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل العمل على تحديد ومعالجة ثغرات الحماية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون نتيجة لعدم وجود ما ينص على توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في نص انتداب الأونروا.

ثالثاً: تقديم الدعم للبلدان والمجتمع المضيف:

1. التأكيد على مبدأ التضامن الدولي مع الدول المضيئة للاجئين، وعلى أهمية تكاتف جهود جميع أطراف المجتمع الدولي عند التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين وزيادة تدفقات الهجرة، وذلك بطريقة تحافظ على أمن الدول واستقرارها ومصالحها الحيوية وتحافظ في نفس الوقت على الكرامة الإنسانية لهؤلاء اللاجئين والمهاجرين.
2. وضع آليات على المستوى الوطني والإقليمي لتقييم الأعباء الناتجة عن اللجوء وتحقيق مبدأ المسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء من جانب مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي.
3. تشجيع التعاون بين حكومات الدول المضيئة والمنظمات الدولية والإقليمية والدول والجهات الأخرى المانحة ومختلف الجهات الفاعلة لبناء القدرات الوطنية للدول المضيئة للاجئين لوضع برامج على المستوى الوطني تتناسب مع كل دولة وفق أولويات المساعدة المطلوبة فيها لتقديم الخدمات الأساسية وتوفير التمويل اللازم لهذا الغرض بحيث تعود بالفائدة ليس فقط على اللاجئين ولكن على الدول والمجتمعات المضيئة كذلك، وذلك بما يتوافق مع مبدأ المسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء من جانب مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي.
4. تشجيع التخطيط المشترك بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وتلك العاملة في مجال التنمية لتعزيز المساعدات الإنمائية طويلة الأجل الداعمة للاقتصاد وخطط التنمية الوطنية.
5. التأكيد على مراعاة خصوصية وضع الدول العربية المضيئة للاجئين وخاصة تلك التي تتحمل العبء الأكبر لأزمة اللجوء حالياً، مع وجود العديد من التحديات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية والتغيرات الديموغرافية والاضطرابات الأمنية والسياسية في بعض الدول والناجئة عن الأحداث التي مرت بها المنطقة منذ عام 2011 وتداعياتها، إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، مما يستلزم دعماً خاصاً لدول المنطقة وتقديم المساعدة اللازمة لها لتمكينها من التعامل مع الأعداد الكبيرة للاجئين بصورة سليمة، ومن شأن ذلك أن يعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقليل التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيئة لهم.

6. قيام المجتمع الدولي بدعم مشروع جامعة الدول العربية لوضع آلية محددة لمساعدة الدول العربية المجاورة لسوريا، والدول العربية الأخرى المضيفة للاجئين السوريين والمهجرين قسراً إلى تلك الدول، بما يمكنها من الاضطلاع بالأعباء المترتبة على استضافتهم من مختلف الجوانب.

رابعاً: إيجاد حلول دائمة:

1. ضرورة الوقوف على الأسباب الحقيقية للجوء والعمل على معالجتها.
2. ضرورة الاهتمام ودعم اللاجئين الفلسطينيين بما يشمل دعوة المجتمع الدولي لمواصلة تقديم الدعم اللازم لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بما يمكنها من مواصلة القيام بتحمل مسؤولياتها الكاملة تجاههم بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم بموجب القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 194، والعمل على تقديم دعم أكبر للدول التي تستقبلهم لا سيما مع حالة اللجوء الجديدة للفلسطينيين من سوريا، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لإلزامها باحترام القانون الدولي بما في ذلك اتفاقيات جنيف والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ووقف سياسات العدوان والحصار والتطهير العرقي والتمييز العنصري الهادفة إلى مواصلة تهجير الفلسطينيين عن وطنهم.
3. دعوة الجهات الفاعلة الدولية إلى احترام وترجمة التعهدات الدولية التي قُدمت إلى دعم ملموس للاجئين السوريين.
4. العمل على إشراك اللاجئين في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في بلدان المنشأ.
5. تهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين إلى بلدانهم بأمان وكرامة، وهذا يتطلب إيجاد التمويل اللازم لإعادة الإعمار وتحقيق التنمية في بلدان المنشأ، وتشجيع الاستثمار في هذه البلدان، وإعادة تأهيل اللاجئين للإسهام في مشاريع إعادة بناء بلدانهم.
6. دعم عودة اللاجئين التدريجية إلى بلدانهم حيث أمكن وفقاً للفقرة 76 من إعلان نيويورك.
7. مساعدة دول المنشأ على إدماج الاحتياجات الخاصة للاجئين العائدين في التخطيط الإنمائي الوطني بما يضمن عدم تجدد نزوحهم مرة أخرى في ظل استقرار الأوضاع.
8. توسيع فرص دخول اللاجئين إلى دول ثالثة وإعادة توطينهم في هذه الدول وفقاً للاتفاقيات والتعهدات الدولية ذات الصلة لتخفيف الأعباء عن بلدان اللجوء الأول، وذلك من خلال وضع برامج تعمل على إشراك القطاع الخاص والأسر والمجتمعات من خلال برامج الرعاية الخاصة Private Sponsorship، ومنح تأشيرات الدخول لأسباب إنسانية، وتوسيع نطاق المنح الدراسية وتأشيرات الدراسة الممنوحة لطلاب البلدان التي تمر بأزمات، مع مراعاة الاعتبارات الإنسانية وعدم التمييز عند وضع هذه البرامج، وفقاً للقوانين الوطنية لكل دولة.
9. لا تعد دول العبور بالضرورة ضمن البلدان الثالثة التي يتم إعادة التوطين فيها.